مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث	الموضوع العنف الاسري		ا لرقم
	المصدر : السفير	موقع الواب :	البلد : لبنان
		التاريخ 26-07-2011	العدد و [ص]:

قضايا الناس

النساء على موائد السلف

...وعاد الخوف من فقدان السلطة ليجمع من فرقتهما فيه السياسة. رجال دين سنّة وشيعة، وإن لم يحظوا بعد بدعم مسيحي، وقفوا في وجه إقرار قانون حماية النساء من العنف الأسري، وذلك في خطوة مشابهة لموقف سابق اتخذوه من مسألة الزواج المدني.
إذا كان الزواج المدني، بحسب هؤلاء، مهدداً للتوازن الطائفي، فإننا قد نعترف بـ"صوابيته" ضمن هذا السياق فحسب. أي في بلد تدفع فيه الطائفة أبناءها إلى الاحتراز والتماسك على خلفية الخوف من تمدد أو زيادة عدد أفراد طائفة أخرى، وليس من باب حرية الفرد في اختيار شكل حياته، إذ إن هذه الحجة إزاءه تصبح ساقطة حكماً.
ولكن ماذا عن إقرار قانون حماية النساء من العنف الأسري؟ ما أفصحت عنه المرجعيات الدينية بهذا الخصوص يقود إلى النقاش في مشكلة تكريس التعارض بين الوضعي والسماوي في ما يتعلق بأكثر الأمور ملامسة لحاجات البشر، ومنها سعيهم إلى تحقيق العدالة. فكيف إذا كانت المرأة التي تتعرض لصنوف العنف المختلفة هي المعنية مباشرة؟ المرأة بوصفها كائناً بشرياً يلعب دوره داخل الأسرة والمجتمع.
إن ما نقل عن لسان نائب رئيس المجلس الشيعي الأعلى حول تعاون المجلس ودار الفتوى وبقية المرجعيات الدينية في بحث "مخاطر" مشروع القانون، باعتبار "أن الإسلام حفظ المرأة وصان دورها ومكانتها من خلال تشريعاته"، إضافة إلى موقف دار الفتوى الذي أعلن صراحة رفضه القاطع للقانون، في بيان قال فيه "إن هذا القانون يتضمن مخالفات شرعية دينية خطيرة تؤدي إلى تفكيك نسيج الأسرة المسلمة في لبنان وتمييع تربية الأولاد على نهج الإسلام الحنيف"، يكشف عن نتيجتين بالغتي السوء: عن شراسة في الدفاع عن مصالح فئة ضيقة تمسك بزمام القرار الديني في لبنان، وعن "تقصير" هذه الفئة في تناول الموضوع وفق أسس منطقية.
يحيل على النتيجة الأولى وجود مواقف مؤيدة للقانون، عبر عنها عدد من العلماء ممن يعيشون استقلاليتهم النسبية عن المؤسسة الدينية الرسمية. الأمر الذي جعل من مقولة "تهديد القانون لنسيج الأسرة المسلمة" مجرد فرضية ليست قانوناً يستند إليه في إطلاق أحكام قطعية كما فعلت دار الفتوى مدعومة من المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى. وها هو الشيخ عفيف النابلسي يرد على المواقف المناهضة لمشروع القانون بقوله: "إن الإسلام لا يقبل أن تعيش الزوجة تحت قيد الزوج بالظلم والإكراه. ولا يرضى لها أن تكون حبيسة إرهاب الرجل واستبداده وأهوائه"، مضيفاً: "نحن نقول إن الإسلام أنصف المرأة ورفع شأنها، لكننا كمسلمين لا نفعل ما يكفي لتحقيق ذلك. فما زال أمامنا مهام كثيرة وأعمال كبيرة لإزالة الحواجز النفسية والاجتماعية أمام انطلاق المرأة وتعزيز كينونتها الإنسانية. إن المرأة تواجه في مجتمعاتنا الحالية ظروفاً معقدة. وعلى الجميع أن يسعى لإقرار القوانين التي تحمي المرأة..". وكذلك السيد هاني فحص الذي قال: "ليس بالضرورة أن يكون أي قانون مدني في شأن الأسرة معادياً للإسلام، ولا يكفي تكرار الكلام بأن الإسلام يساوي بين المرأة والرجل، أو أن القانون يسبب تفككاً ويراكم المشاكل النفسية على الأطفال، لأن معظم أطفالنا الذين يعيشون مشاكل أسرية مدمرون ولا يجدون من يحميهم."
أما النتيجة الثانية فتتجلى في الاعتقاد بوجود تعارض بين القوانين الوضعية والشرع الإسلامي. وهو ينطلق أساساً من المقارنة التبسيطية السائدة بين غرب "علماني" وشرق "إسلامي"، بحيث تفضي الأخيرة إلى إعاقة أي محاولة لصياغة قوانين تحاكي ما يفرضه التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي من تغيير في أنماط التفكير والسلوك.
فإلى متى علينا البقاء أسرى حرفية النص؟ إلى متى يفترض فينا انتظار علماء يعملون بروح الدين لا العكس؟ كم يلزمنا من الوقت لنخرج من رهاب الغرب؟ أن نعلم أننا لسنا ملزمين دائماً باستحضار النموذج الغربي عند الشروع في أي تجربة نهضوية؟ أن نعي إن أي مشروع نهضوي لا ينمو ويستقر إلا بعملية تطورية يتشارك فيها كل عناصر المجتمع وليس عبر إسقاط أو استنساخ لتجارب أخرى (مع الإقرار بوجوب استخلاص العبر منها)؟ أن التوليف بين الديني والوضعي ممكن، لا بل ضروري، كي لا تستمر حال الفصام هذه؟
ثم هناك مسألة أخرى لم يتطرق إليها أي من مؤيدي القانون ورافضيه. ماذا عن غير المتدينين من النساء والرجال؟ ألا يحق لهم الركون إلى القوانين الوضعية للحكم بينهم؟ لماذا نجبرهم على الرجوع إلى مؤسساتهم الدينية في وقت لا يعترفون فيه بسلطتها عليهم؟
قد يكون من المفيد العودة إلى "رائد النسوية" الراحل، السيد محمد حسين فضل الله، الذي أكد مراراً، سواء في فتاواه وخطبه، على اعتبار "المرأة إنساناً مستقلاً وليس لأحد أية ولاية عليها إلا في ما تتنازل هي عنه بقرار شخصي على أساس التعاقد". فهل يخرج علينا من أمثاله، أم إننا محكومون بأن نقتات من موائد السلف إلى ما شاء الله؟